

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

Continuous audit is an appropriate entry point to strengthen the application of corporate governance principles

Study of the situation of companies operating in an electronic environment in Algeria

صالح حميداتو*

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية، جامعة الوادي - الجزائر

hamidatou-salah@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/08/15

تاريخ الإستلام: 2022/06/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تعزيز تطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتبارها مدخلا جديداً، لممارسة مراجعة الحسابات في بيئة الكترونية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق للأدبيات النظرية لكل من مبادئ حوكمة الشركات ومنهج المراجعة المستمرة الإلكترونية. ولتحقق من صحة فرضيات الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن المراجعة المستمرة تساهم وبشكل فعال في تكريس مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تقديم رأي فني محايد على مدى صحة التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظم معلومات محاسبية فورية، يتم نشرها على موقع المؤسسة على الأنترنت.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المستمرة، حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة، بيئة اللكترونية، تكنولوجيا المعلومات.
تصنيف JEL: M15. G34. M42.

Abstract:

This study aims to highlight the role of continuous electronic audit in promoting the application of corporate governance principles as a new entry point for audit practice in an electronic environment, To achieve the objective of the study, the analytical descriptive approach was relied upon by addressing the theoretical literature of both the principles of corporate governance and the continuous electronic audit approach. To validate the study's hypotheses, a questionnaire was designed and distributed to the sample of the study.

The study found that continuous review effectively contributes to the principles of corporate governance, By providing a neutral technical opinion on the validity of financial reports and information prepared under immediate accounting information systems, It is posted on the organization's website.

Keywords: Continuous review, corporate governance, governance principles, electronic environment, IT.

Jel Classification Codes : G34. M42.M15.

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

1. مقدمة:

إن التطور المذهل الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات، ومدى تأثيرها على تنفيذ أعمال التجارة بشكلها الحديث والمعاصر، مما يقتضي ضرورة مواكبة مهنة المراجعة لهذه التطورات من خلال تطوير أساليبها وأدواتها التي تمكن المراجع من الانتقال من عمليات الفحص والتقييم اليدوي والدوري إلى عمليات الفحص الإلكتروني المستمر. وباعتبار أن المراجعة المستمرة أسلوباً حديثاً لممارسة مراجعة الحسابات في بيئة الأعمال الإلكترونية، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

❖ إشكالية البحث:

ما دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟.

❖ فرضيات الدراسة: وتتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات؛
- تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين للشركات العاملة في بيئة إلكترونية؛
- تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين في الشركات العاملة في بيئة إلكترونية؛
- تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح في الشركات العاملة في بيئة إلكترونية؛
- تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات العاملة في بيئة إلكترونية؛
- تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركات العاملة في بيئة إلكترونية.

❖ أهمية وأهداف البحث:

- أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في أهمية المراجعة المستمرة الإلكترونية للمؤسسات العاملة في بيئة إلكترونية، وكذلك لأهمية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية، وذلك لضمان حقوق جميع الأطراف في المؤسسة وضمان استمراريتها.
- هدف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة مدى مساهمة المراجعة الخارجية المستمرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وذلك نظراً لمواكبة مهنة المراجعة للتغيرات والتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات وتوسع استعمالها خاصة في ميدان الأعمال.

❖ منهجية الدراسة: في الجانب النظري، تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، أما في الدراسة التطبيقية تم توزيع استبيان على عينة تتكون من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات وأساتذة تخصص الحوكمة والمراجعة والمحاسبة وأعضاء مجالس إدارة في شركات تتعامل في بيئة إلكترونية، وذلك عن طريق التسليم المباشر والإلكتروني.

2. المراجعة المستمرة الإلكترونية:

تعد المراجعة المستمرة مدخلا جديداً للمراجعة الخارجية التقليدية، وتهدف إلى إعطاء رأي فني محايد على مدى صحة التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظم معلومات محاسبية فورية، يتم نشرها على موقع المؤسسة على الأنترنت، كون هذه المعلومات بحاجة إلى التصديق عليها من قبل المراجع الخارجي.

1.2. تعريف المراجعة المستمرة:

"المراجعة المستمرة هي عملية تدقيق إلكترونية شاملة تمكن المراجعين من توفير درجة معينة من التأكيد عن المعلومات المستمرة بالتزامن مع نشر تلك المعلومات أو بعد فترة قصيرة من الإفصاح عنها" (Rezaee, 2002، صفحة 150).
حسب التقرير البحثي المعد من طرف المعهد الكندي والأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA/CICA) بأنها: "المراجعة المستمرة تعتبر أحد المنهجيات التي تمكن المراجعين الحياديين من توفير تأكيد مكتوب على أحد الموضوعات أو المزاعم باستخدام مجموعة من تقارير المراجعين التي يتم إصدارها أنيا مع /أو خلال فترة زمنية قصيرة بعد حدوث الأحداث المرتبطة بتلك التأكيدات أو المزاعم" (لطفي، 2009، صفحة 100)

2.2. أوجه الاختلاف بين المراجعة المستمرة المباشرة والمراجعة التقليدية:

إن مصطلح المراجعة المستمرة ليس من المصطلحات الجديدة في أدبيات المراجعة، إلا أن الإختلاف في أدوات التكنولوجيا المتاحة أمام المراجع وتطورات البيئة المعاصرة استلزم تطوير أدوات المراجعة باتجاه المراجعة المباشرة المستمرة وفق المفهوم المعاصر (الشافعي، 2008، صفحة 101). وهي تختلف عن المراجعة الخارجية التقليدية فيما يلي:

- ❖ الكفاءة: في المراجعة التقليدية يتم مراجعة المعلومات المحاسبية سنويًا وبالتالي يمكن أن تحدث الأخطاء الجوهرية والتحريفات دون كشفها لمدة طويلة، أما المراجعة المستمرة تتم بصورة مستمرة ومتكررة وباستخدام تقنيات محوسبة، يمكن من خلالها إيقاف العمليات المتضمنة خرقًا للرقابة الداخلية والانحرافات والأخطاء، أو منع إنتقالها من عملية إلى أخرى أو تعليقها في ذلك الوقت لحين التحقق منها من قبل المراجع (الإبراهيم، 2013/2012، صفحة 36).
- ❖ طبيعة وتوقيت ومدى الاختبار: في المراجعة التقليدية يتم اختبار الرقابة الداخلية في مرحلة التخطيط، بينما يتم إجراء الإختبارات الجوهرية التفصيلية في مرحلة العمل الميداني، في حين يتم إختبار الرقابة الداخلية وإختبار بيانات العمليات في ذات الوقت في بيئة المراجعة المستمرة الإلكترونية، حيث يتم إختبار كامل مجتمع العمليات في المراجعة المستمرة، فإتباع هذا الأسلوب من شأنه تحسين فعالية عملية المراجعة وزيادة نسبة احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية والانحرافات واختراقات الرقابة الداخلية والاحتيال (David Y Chan, 2011, p. 157).
- ❖ توقيت عملية المراجعة: تمتاز المراجعة المستمرة بأمرين هامين أولهما استمرارية القيام بها بشكل مباشر، والثاني هو عملية التقرير عن نتائجها مباشرة وفي توقيت فوري. وتقرير المراجع قد يكون متاح مباشرة أو يصدر بعد أيام معدودة. أما في المراجعة التقليدية نجد أن تقرير المراجع قد يتأخر إلى ما بعد السنة المالية بشهر أو أكثر.
- ❖ إجراءات المراجعة: إن التحول من المراجعة التقليدية إلى المراجعة المستمرة يساعد على تحويل تركيز المراجعين من مراجعة الميزانية إلى مراجعة النظام ونتائج العمليات. باستخدام كل من نمذجة البيانات Datamodeling والمنطق التحليلي للبيانات Data Analysis، حيث تتألف كل التقنيات من الأساليب الإحصائية وأساليب التنقيب في البيانات Data mining، وما يسمى بأسلوب التعلم الآلي machine learning research، بتلك التقنيات يتم إجراء تحليل ثنائي المستوى بالنسبة لبيانات العملية وأرصدة الحساب المتعلقة بها، وبذلك يساعد هذا الأسلوب على اكتشاف الاحتيال وتواطؤ الإدارة (David Y Chan, op.cit, pp. 5-6).
- ❖ تقرير المراجع: في ظل المراجعة المستمرة يتم إصدار تقرير نظيف في حال عدم وجود انحرافات أو تدخلات غير مصرح بها، ويمكن أن يكون تقرير المراجع بإحدى الصورتين التاليتين (الشافعي، مرجع سبق ذكره، صفحة 104):

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

- صدور تقرير المراجع يوميا ومباشر ويطلق عليه التقرير المستمر أو دائم التجدد، ويكون متاح في حال دخول المستخدم إلى الموقع الإلكتروني للشركة؛
 - تقديم تقرير المراجع عند الطلب، وهو متاح للمستخدم الذي يحقق بعض الشروط والمتطلبات.
- 2.3. أهداف ومزايا المراجعة المستمرة الإلكترونية:

❖ أهداف المراجعة المستمرة الإلكترونية:

- إعطاء رأي فني محايد على مدى صحة التقارير والمعلومات المالية المعدة في ظل نظم معلومات محاسبية فورية، يتم نشرها على موقع الشركة على الأنترنت كونهذا التقارير والمعلومات بحاجة إلى التصديق عليها من قبل المراجع الخارجي. حيث تعد المراجعة المستمرة أنسب المداخل الملائمة لممارسة المراجعة الخارجية في ظل التجارة الإلكترونية(علي، 2002 ، صفحة 72)؛
- إضفاء الصدق المستمر على الإفصاح الفوري للشركات عبر الأنترنت؛
- مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة، خاصة المساهمون وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة على الشركة؛
- تحديد مدى كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول، والحفاظ على موضوعية البيانات، وإنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها(شحاتة، 2014، الصفحات 79-80)

❖ مزايا المراجعة المستمرة الإلكترونية:

- المراجعة المستمرة مراجعة فورية مستمرة للنظم غير الورقية والتبادل الإلكتروني للبيانات(شحاتة ع.، مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، مرجع سبق ذكره، صفحة 79)؛
- المراجعة المستمرة من أهم أليات الحوكمة الفورية للشركات؛
- المراجعة المستمرة هي أفضل المداخل لتنفيذ خدمات التأكيد على الثقة في موقع الشركة الإلكتروني؛
- تساعد المراجعة المستمرة على تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة، ومعالجة البيانات بسرعة وكفاءة أكبر من الاختبارات اليدوية حول الحاسب، ويمكن أن تخفض من وقت وتكلفة الاختبارات اليدوية للعمليات وأرصدة الحسابات(شحاتة ع.، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية، صفحة 182)؛
- تخفيض المخاطر وزيادة فرض تقييم مخاطر الرقابة الداخلية لنظم المعلومات؛
- تحسين جودة عملية المراجعة نتيجة استخدام علامات الإنذار داخل النظام المحاسبي وهي أداة رقابية هامة تساهم في تخفيض حجم الانحرافات والاطعائ (محمود، 2003).

4.2. مجال ونطاق المراجعة المستمرة:

- ❖ مجال المراجعة المستمرة: يشتمل مجال المراجعة المستمرة على ما يلي (شحاتة ع.، مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، مرجع سبق ذكره، صفحة 80):
- المعلومات والتقارير المالية الفورية، سواء الخاصة بالمركز المالي أو الدخل؛
- الإيضاحات المتممة للمعلومات المالية الفورية؛

- كافة المعلومات المالية الجوهرية التي يمكن أن ينتجها نظام المحاسبة الفورية، ويتم نشرها بصفة مستمرة وفورية من خلال موقع الشركة على الأنترنت، مثل المؤشرات المالية والتقلبات غير العادية في مؤشرات الأداء وأسبابها.

❖ نطاق المراجعة المستمرة:

يشير نطاق المراجعة المستمرة إلى ما يشمل الفحص والاختبار والتحقق المستمر إلكترونيا باستخدام المراجع لأدوات تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما يدل على أنه من الناحية المهنية يجب أن يتسق نطاق المراجعة مع طبيعتها وأهدافها من ناحية وحكم المراجع وتقديراته من ناحية أخرى (الشافعي، مرجع سبق ذكره، الصفحات 11-112).

وعموما فإن نطاق المراجعة المستمرة غالبا يشمل كافة معاملات الشركة الإلكترونية، ونظامها المحاسبي الفوريو كفاءته في إنتاج وتوصيل معلومات فورية مباشرة عبر الأنترنت.

3. حوكمة الشركات:

تعود جذور ظهور حوكمة الشركات إلى تنبؤات آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1876 والتي أكد فيها إلى عدم فعالية شركات المساهمة التي يسيرها أعوان غير مالكين لها، كونهم يديرون أموال غيرهم، وتوقع أن هناك إهمال في إدارة شؤون هذه الشركات (الناصر، 2015-2016، صفحة 5).

3.1. تعريف حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات بأنها "استراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولها من الأنظمة واللوائح والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدرتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها وذلك بالقدر الذي لا يتضارب مع مصالح الآخرين ذوي العلاقة." (المشهداني، 2011، الصفحات 24-25)

أيضا تعرف حوكمة الشركات بأنها "نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة، مبني على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام." (لطفي، 2010، صفحة 132)

وكذلك "هي النظام الذي يتم من خلاله توحيد أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" (أسماء، 2015/2016، صفحة 8).

3.2. أهمية وأهداف حوكمة الشركات:

❖ أهمية حوكمة الشركات:

يمكن الإشارة إلى أهمية حوكمة الشركات من خلال النقاط التالية (غضبان، 2015، الصفحات 66-67):

• أهمية الحوكمة من الناحية الاقتصادية:

- تعمل على ضمان رفع الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة؛
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها؛
- وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا إلى قوائم مالية على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة؛
- وجود عملية تصويت نزيهة تضمن الإفصاح عن كل الحقائق؛
- تدعيم المركز التنافسي للمؤسسة، وكسب ثقة الأطراف المختلفة بالسوق؛
- تجنب الانزلاقات في مشاكل مالية ومحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسة؛

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

- تعتبر أداة فعالة في مواجهة الفساد المالي والإداري؛
- تساعد على جذب الاستثمارات.
- أهمية الحوكمة من الناحية القانونية:
 - تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة بالمؤسسة؛
 - التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من ممارسات سلبية تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القرارات أو النظم الأساسية المنظمة للمؤسسة؛
- أهمية الحوكمة من الناحية الاجتماعية:
 - تتأثر المؤسسات وتؤثر في الحياة العامة، حيث ان أداء المؤسسات يؤثر على الوظائف، الدخل والمدخرات ومستويات المعيشة... إن حسن تسيير المؤسسات يمثل أداة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات بأسلوب سليم يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

❖ أهداف حوكمة الشركات:

هناك عدة أهداف لحوكمة الشركات أهمها (2022, <https://economistsarab.com>):

- حماية حقوق المساهمين؛
 - تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة؛
 - حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة؛
 - وتوفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الشركة وبما ينعكس في سلامة أداء الشركة.
- وتسعى حوكمة الشركات من خلال الأهداف السابقة الذكر الى تحقيق ما يلي:
- تحسين أداء الشركات؛
 - وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا؛
 - وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها؛
 - وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين (المشاركين) مجلس الإدارة والمساهمين؛
 - وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها.

3.3. مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E)

في أبريل 1998 طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمة ان تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص بوضع مجموعة من المعايير والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، وفي ماي عام 1999 تم اصدار خمس مبادئ وهي:

- حقوق المساهمين؛
- المعاملة المتكافئة للمساهمين؛
- دور أصحاب المصالح؛

• الإفصاح والشفافية؛

• مسؤوليات مجلس الإدارة.

❖ تعريف مبادئ حوكمة الشركات: تعرف بأنها "مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على شركات

المساهمة، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة التي تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية

المطبقة بالشركة." (غضبان، مرجع سبق ذكره، صفحة 32)

وفي عام 2004 توصلت المنظمة إلى صيغة جديدة للمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات بهدف دعم الثقة في سوق رأس

المال، وتمثلت هذه المبادئ فيما يلي (غضبان، مرجع سبق ذكره، صفحة 32):

• وجود إطار فعال لحوكمة الشركات؛

• حقوق المساهمين؛

• المعاملة المتكافئة للمساهمين؛

• دور أصحاب المصالح؛

• الإفصاح والشفافية؛

• مسؤوليات مجلس الإدارة.

• وجود إطار فعال لحوكمة الشركات (غضبان، مرجع سبق ذكره، صفحة 34):

ويقصد به "أنه ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع

احكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية"

ولضمان وجود هذا الإطار هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الإعتبار وهي:

• ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة السوق؛

• ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما

متوافقة مع أحكام القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ؛

• ينبغي ان تكون المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محددة بشكل واضح مع ضمان خدمة

المصلحة العامة؛

• ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بطريقة موضوعية،

فضلا عن أن احكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

❖ حقوق المساهمين (جوده، 2008، الصفحات 26-27):

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، وتشمل الحقوق

الأساسية للمساهمين ما يلي:

• ضمان أساليب تسجيل حقوق الملكية؛

• نقل ملكية الأسهم؛

• الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛

• المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين؛

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

• انتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛

• المشاركة في أرباح الشركة.

❖ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين (النصر، 2015، صفحة 66):

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعلومات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

❖ دور أصحاب المصالح:

أصحاب المصالح هم جميع الأطراف من ذوي العلاقة بالشركة مثل أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والموظفين والعاملين واتحادات العاملين والمساهمين ومحافظ يحسبات الشركة، ويجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون واحترام هذه القوانين والتعويض عن أي انتهاك لها وكذلك ضمان مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة وكذا حصولهم على المعلومات المطلوبة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق وظائف وضماننا لاستمرارية السليمة للشركات مالياً (يوسف، 2015/2014، صفحة 106).

كما ينبغي أن تدرك المؤسسات أن إسهامات أصحاب المصالح تشكل مورداً بالغ القيمة لبناء القدرة التنافسية للشركات وتدعيم مستويات ربحيتها. لهذا يجب أن يشمل إطار ممارسات حوكمة الشركات على إدراك الحقيقة في أن صالح المؤسسة إنما يتحقق من خلال الاعتراف بمصالح الأطراف المختلفة وإسهاماتهم في نجاحها وذلك من خلال:

• ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح والتي يحميها القانون،

• ضرورة إيجاد الآليات التي تعمل على رفع الأداء من خلال مشاركة الأطراف أصحاب المصالح؛

• حينما يشارك أصحاب المصالح في ممارسة حوكمة الشركات ينبغي أن تكفل لهم الحصول على المعلومات اللازمة لذلك، فعندما تسمح القوانين والممارسات بمشاركة أصحاب المصالح يكون من الأهمية إمكانية حصول تلك الأطراف على المعلومات اللازمة للاطلاع بمسؤولياتهم.

❖ الإفصاح الشفافية:

ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب، عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وحوكمة الشركات، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفاء ومستقل (نعيم، 2018/2017، صفحة 31)

لذلك يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يساعد على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف على الشركات القائمة، والذي يعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، ويمكن لنظام الإفصاح القوي أن يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال وتعظيم قيمة الشركة، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يساهم في تراجع مكانة الشركة وانخفاض أرباحها (بوخمادة، 2014-2013، صفحة 62 بتصرف)

❖ مسؤوليات مجلس الإدارة:

يقدم هذا المبدأ إرشادات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بأداء مهام ومسؤولياته في حماية الشركة ومساهمتها وأصحاب المصالح، ودور المجلس في الأمور المتعلقة باستراتيجية الشركة والمخاطر وأداء المدراء التنفيذيين ومكافأته، فمسؤولية مجلس الإدارة في ضوء هذا المبدأ هي التوجيه الإستراتيجي للشركة ومتابعة الإدارة التنفيذية.

وأهمال إرشادات التي قدمها هذا المبدأ نذكرها فيما يلي (غضبان، مرجع سبق ذكره، الصفحات 50-51):

- ينبغي أن يتخذ أعضاء مجلس الإدارة قراراتهم على أساس من المعلومات الكافية وبالأمانة والمسؤولية، وأن يتخذ القرارات السليمة، ومراعاة المعايير الأخلاقية التي تحقق أفضل نتائج لصالح المؤسسة والمساهمين:
- المعاملة المتساوية لجميع المساهمين:
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق في القوانين السارية، وأن يتخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح:
- يجب أن تتوافر لدى مجلس الإدارة القدرة على التقييم الموضوعي لشؤون الشركة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية: يتعين قيام مجلس الإدارة بعدد من الوظائف الأساسية وأهمها:
 - مراجعة وتوجيه استراتيجية المؤسسة وخطط العمل، سياسات المخاطرة والموازنات السنوية، متابعة الأداء، الاشراف العام على عمليات بيع الأصول...
 - اختيار المديرين التنفيذيين وتحديد مرتباتهم، ومتابعتهم والقيام عند الضرورة بإحلالهم؛
 - مراجعة المرتبات والحوافز، وضمان الشفافية في ترشيح أعضاء المجلس؛
 - ضمان عنصر الأمانة في التقارير المالية والمحاسبية، وضمان استقلالية عمليات المراجعة ووجود نظم ملائمة للرقابة وخاصة نظم متابعة المخاطر، الرقابة المالية، والالتزام بالقوانين؛
 - الاشراف العام على عمليات الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال.

4. الدراسة الميدانية:

❖ هيكل الاستبيان: لتغطية متغيرات الدراسة وبهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة منها تم إعداد الاستبيان وفقا للخطوات التالية:

فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أساس مقياس لكارتر الخماسي (SCALELIKERT) الذي يحتوي خمس إجابات، كما تم توزيعه على عينة الدراسة يدويا وإلكترونيا.

❖ عينة الدراسة: تتكون من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات وأساتذة تخصص الحوكمة والمراجعة والمحاسبة وأعضاء مجالس إدارة في شركات تتعامل في بيئة إلكترونية باعتبارهم معنيون بهذا التحول.

1.4. التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية:

❖ الإتساق الداخلي: تم اختبار الإتساق الداخلي من خلال معامل الارتباط بين عبارات الإستبيان ومحاوره والجدول التالية توضح التالي: الجدول رقم 1 يعرض ارتباطات العبارات لمحاو الإستبيان مع إجمالي الإستبيان، فمن خلال هذا

الجدول نلاحظ أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي الإستبيان مع مختلف المحاور تظهر جد قوية بقيم محصورة بين 0.728 و 0.997، إضافة إلى أنها ذات معنوية إحصائية كون القيم الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي

يمكن القول بأن هناك اتساق بنائي داخلي بين محاور الإستبيان يساعد على إتمام هذه الدراسة.

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

❖ صدق وثبات عينة الدراسة: من أجل التأكد من مدى صدق وثبات عبارات الإستبانة تم إجراء إختبار الفا كرونباخ على إجابة عينة الدراسة وكانت النتيجة وفق التالي:

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسب الثبات تراوحت بين 80% و93.3%، في حين بلغ إجمالي معامل الثبات للأداة ككل 97.1%، وهي نسب أكبر من 60%، وهذا يدل على أن الإستبيان ملائم لأغراض الدراسة، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا تم إعادة الدراسة على نفس العينة.

2.4 عرض النتائج ومناقشتها: في هذا الجزء سيتم عرض وتحليل نتائج أداة الدراسة

❖ عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة: هنا سيتم عرض الخصائص الشخصية والمهنية لعينة الدراسة، الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية:

عرض نتائج العينة حول محاور الإستبيان:

• يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نتائج إجابات العينة حول عبارات المحور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات"، كان المتوسط الحسابي لها يتراوح بين 3.86 و4.61 أي أن أغلب إجابات العينة كانت بين الموافقة والموافقة التامة، وتدل الإنحرافات المعيارية المحصورة بين 0.353 و0.538 أن هناك إتفاق عام بين أفراد العينة على إجاباتهم وهذا ما يبينه المتوسط العام للمحور (4.19)، الذي يدل على موافقة عينة الدراسة على انللمراجعة المستمرة الإلكترونية دور في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

• يظهر من خلال الجدول أن أعلاه ان نتائج إجابات العينة حول عبارات المحور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين"، كان المتوسط الحسابي لها يتراوح بين 3.56 و4.95 أي أن أفراد العينة موافقون على كل ما جاء في المحور، وتشير الإنحرافات المعيارية المحصورة بين 0.221 و1.065، أن هناك اتفاق عام بين أفراد العينة على إجاباتهم. وكنتيجة لهذا يظهر المتوسط العام للمحور بقيمة 4.13، الذي يدل على موافقة عينة الدراسة على أنهللمراجعة المستمرة الإلكترونية دور في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين.

• يظهر من خلال الجدول ان أعلاه أن نتائج إجابات العينة حول عبارات المحور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة"

كان المتوسط الحسابي يتراوح بين 3.04 و4.65، أي أن أفراد العينة موافقون علأغلب ما جاء في المحور، وتشير الإنحرافات المعيارية المحصورة بين 0.221 و0.562، أن هناك اتفاق عام بين أفراد العينة على إجاباتهم. وكنتيجة لهذا يظهر المتوسط العام للمحور بقيمة 3.79 الذي يدل على موافقة عينة الدراسة بالنسبة لدور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نتائج إجابات العينة حول عبارات المحور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح"، كان المتوسط الحسابي يتراوح بين 3.36 و4.81 أي أن أفراد العينة موافقون بشدة على كل معظم ما جاء في المحور، وتشير الإنحرافات المعيارية المحصورة بين 0.391 و0.863 أن هناك إتفاق عام بين أفراد العينة على إجاباتهم. وكنتيجة لهذا يظهر المتوسط العام للمحور بقيمة 4.37 الذي يدل على الموافقة التامة لعينة الدراسة علدور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نتائج إجابات العينة حول عبارات المحور دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية"، كانا المتوسط الحسابي لها يتراوح بين 3.61 و4.95 أي أن أفراد العينة موافقون بشدة على معظم ما جاء في المحور، وتشير الانحرافات المعيارية المحصورة بين 0.221 و0.873 أن هناك اتفاق عام بين أفراد العينة على إجاباتهم. وكنتيجة لهذا يظهر المتوسط العام للمحور بقيمة 4.45 الذي يدل على الموافقة التامة لعينة الدراسة حول دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن نتائج إجابات العينة حول عبارات المحور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة"، كان تتراوح بين 3.42 و4.95 أي أن أفراد العينة موافقون بشدة على معظم ما جاء في المحور، وتشير الانحرافات المعيارية المحصورة بين 0.221 و0.93 أن هناك إتفاق عام بين أفراد العينة على إجاباتهم. وكنتيجة لهذا يظهر المتوسط العام للمحور بقيمة 4.45 الذي يدل على الموافقة التامة لعينة الدراسة حول محور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة"

❖ اختبار فرضيات الدراسة: بعد عرض آراء عينة الدراسة حول محاور الإستبيان وبغية الوصول الى نتائج الدراسة توجب إخضاع فرضيات الدراسة للإختبار كما يلي:

- اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على: "تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات". وكانت نتائج الإختبار كالتالي: يبين الجدول أن هناك فرقا موجبا بين المتوسط الحسابي للمحور الأول والمتوسط الحسابي الافتراضي بحيث بلغ 1.19 ويعتبر هذا الفرق دالا إحصائيا نظرا لأن درجة المعنوية 0.000 اقل من 0.05 إضافة إلى أن قيمة ال-t المحسوبة (57.656) أكبر من قيمة t-المجدولة (1.658)، وعليه توضح نتائج هذا الإختبار أن المراجعة المستمرة الإلكترونية لها دور في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات، ومنه نقبل الفرضية الأولى.
- اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على: "تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية". وكانت نتائج الإختبار كالتالي: يبين الجدول أن هناك فرقا موجبا بين المتوسط الحسابي للمحور الأول والمتوسط الحسابي الافتراضي بحيث بلغ 1.13 ويعتبر هذا الفرق دالا إحصائيا نظرا لأن درجة المعنوية 0.000 أقل من 0.05 إضافة إلى أن قيمة ال-t المحسوبة (29.681) أكبر من قيمة t-المجدولة (1.658)، وعليه توضح نتائج هذا الإختبار ان المراجعة المستمرة الإلكترونية تساعد على تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية، ومنه نقبل الفرضية الثانية.
- اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على: "تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية". وكانت نتائج الإختبار كالتالي: يبين الجدول أن هناك فرقا موجبا بين المتوسط الحسابي للمحور الأول والمتوسط الحسابي الافتراضي بحيث بلغ 0.80 ويعتبر هذا الفرق دالا إحصائيا نظرا لأن درجة المعنوية 0.000 اقل من 0.05 إضافة إلى أن قيمة ال-t المحسوبة (26.096) أكبر من قيمة t-المجدولة (1.658)، وعليه توضح نتائج هذا الإختبار أن الإلتزام بالمراجعة المستمرة الإلكترونية يساعد على تطبيق مبدأ المساواة في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية، ومنه نقبل الفرضية الثالثة.
- إختبار الفرضية الرابعة: تنص الفرضية الرابعة على: "تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية". وكانت نتائج الإختبار كالتالي: يبين الجدول

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

أن هناك فرقا موجبا بين المتوسط الحسابي للمحور الأول والمتوسط الحسابي الافتراضي بحيث بلغ 1.37 ويعتبر هذا الفرق دالا إحصائيا نظرا لأن درجة المعنوية 0.000 أقل من 0.05 إضافة إلى أن قيمة ال-t-المحسوبة (26.058) أكبر من قيمة ال-t-المجدولة (1.658)، وعليه توضح نتائج هذا الإختبار أن المراجعة المستمرة الإلكترونية لها دور في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية، ومنه نقبل الفرضية الرابعة.

- اختبار الفرضية الخامسة: تنص الفرضية الخامسة على: "تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية". وكانت نتائج الإختبار كالتالي: يبين الجدول أن هناك فرقا موجبا بين المتوسط الحسابي للمحور الأول والمتوسط الحسابي الافتراضي بحيث بلغ 1.45 ويعتبر هذا الفرق دالا إحصائيا نظرا لأن درجة المعنوية 0.000 أقل من 0.05 إضافة إلى أن قيمة ال-t-المحسوبة (41.175) أكبر من قيمة ال-t-المجدولة (1.658)، وعليه توضح نتائج هذا الإختبار أنه المراجعة المستمرة الإلكترونية تساعد على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات العاملة في البيئة الإلكترونية، ومنه نقبل الفرضية الخامسة.
- اختبار الفرضية السادسة: تنص الفرضية السادسة على: "تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركات العاملة في بيئة إلكترونية". وكانت نتائج الإختبار كالتالي: يبين الجدول أن هناك فرقا موجبا بين المتوسط الحسابي للمحور الأول والمتوسط الحسابي الافتراضي بحيث بلغ 1.19 ويعتبر هذا الفرق دالا إحصائيا نظرا لأن درجة المعنوية 0.000 أقل من 0.05 إضافة إلى أن قيمة ال-t-المحسوبة (22.467) أكبر من قيمة ال-t-المجدولة (1.658)، وعليه توضح نتائج هذا الإختبار أن المراجعة المستمرة الإلكترونية تساهم في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركات العاملة في بيئة إلكترونية، ومنه نقبل الفرضية السادسة.

الشكل 1: مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصدر: غضبان حسام الدين، (2015)، محاضرات في نظرية الحوكمة، ط1، عمان، الأردن، ص33.

جدول 1: الإتساق الداخلي لمحاور الإستبيان

المحور	ارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	0.728	0.000
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	0.997	0.000
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة	0.917	0.000
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح	0.953	0.000
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	0.981	0.000
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة	0.892	0.000

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول 2: صدق وثبات عينة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	النسبة
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	4	0.80	%80
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	7	0.867	%86.7
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة	5	0.813	%81.3
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح	5	0.911	%91.1
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	7	0.87	%87
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة	9	0.933	%93.3
الإستبيان ككل	37	0.971	%97.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 3: توزيع عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	42	%35.6
	مالية	38	%32.2
	تدقيق	9	%7.6
	اقتصاد	21	%17.8
	أخرى	8	%6.8
المهنة	عضو مجلس إدارة	11	%9.3
	أستاذ جامعي	24	%20.3
	محافظ حسابات	72	%61
	خبير محاسبي	6	%5.1
	أخرى	5	%4.2
المؤهل العلمي	ليسانس	67	%56.8
	ماستر	20	%16.9
	ماجستير	5	%4.2
	دكتوراه	26	%22
الخبرة المهنية	اقل من 5 سنوات	12	%10.2
	من 5 الى 10 سنوات	30	%25.4
	من 10 الى 15 سنة	66	%55.9
	أكثر من 15 سنة	10	%8.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات
دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

جدول 4: عرض نتائج محور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في وجود إطار فعال لحوكمة الشركات متوافقاً مع نصوص القانون ويضمن توزيع السلطات بين مختلف الجهات.	4.04	0.379	موافق
02	تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات،	4.25	0.538	موافق بشدة
03	تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يضمن الالتزام بكافة القوانين واللوائح مع	4.61	0.49	موافق بشدة
04	تساعد المراجعة المستمرة الإلكترونية في وجود إطار فعال لحوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير	3.86	0.353	موافق
	دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات	4.19	0.22393	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 5: عرض نتائج محور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
01	تضمن المراجعة المستمرة حصول المساهمين على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة	4.95	0.221	موافق بشدة
02	تضمن المراجعة المستمرة تسجيل حقوق الملكية للمساهمين.	3.91	0.292	موافق
03	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق حق مشاركة المساهمين في الاجتماعات والتصويت في الجمعية العامة.	3.56	0.593	موافق
04	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق حق المساهمين في إبداء الرأي في جميع التغيرات على النظام الأساسي والقرارات المصيرية للشركة	4.17	1.065	موافق
05	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق حق المساهمين في المشاركة في الاجتماعات والتصويت في الجمعية العامة.	3.75	0.437	موافق
06	تضمن المراجعة المستمرة معرفة مدى تطبيق حق المساهمين في الحصول على أرباحهم	4.7	0.459	موافق بشدة
07	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق حق المساهمين في انتخابات مجلس الإدارة.	3.86	0.353	موافق
	دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين	4.13	0.412	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 6: عرض نتائج محور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
01	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق ضمان المعاملة العادلة لكافة المساهمين	3.69	0.562	موافق
02	تساهم المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق المساواة في الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالشركة	3.04	0.379	محايد
03	ساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق في ضمان المشاركة والتصويت وبنفس الشروط بين المساهمين	3.65	0.478	موافق
04	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق المعاملة المتساوية للمساهمين في حقهم في المشاركة في الاجتماعات دون قيود	3.95	0.221	موافق
05	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة ضمان تعويض المساهمين في حالات التعدي على حقوقهم	4.65	0.478	موافق بشدة
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ المساواة		3.7983	0.3323	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 7: عرض نتائج محور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
01	تساعد المراجعة المستمرة في ضمان تعزيز مبدأ التعاون بين أصحاب المصالح والإدارة.	3.36	0.863	محايد
02	تساعد المراجعة المستمرة في ضمان مشاركة أصحاب المصالح في الرقابة على أداء الشركة.	4.36	0.863	موافق بشدة
03	تساعد المراجعة المستمرة في ضمان حصول أصحاب المصالح على المعلومات الموثوقة عن الشركة.	4.7	0.459	موافق بشدة
04	تساعد المراجعة المستمرة في ضمان احترام حقوق أصحاب المصالح وصيانتها.	4.6	0.587	موافق بشدة
05	تساعد المراجعة المستمرة في ضمان تعويض أصحاب المصالح في حال التعدي على حقوقهم	4.81	0.391	موافق بشدة
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تعزيز دور أصحاب المصالح		4.37	0.57	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 8: عرض نتائج محور "دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
01	تضمن المراجعة المستمرة الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة المعلومات الهامة عن الشركة..	4.75	0.437	موافق بشدة
02	تضمن المراجعة المستمرة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والمديرين..	4.45	0.873	موافق بشدة
03	تضمن المراجعة المستمرة الإفصاح عن حوافز ومرتببات مجلس الإدارة والمديرين...	4.86	0.353	موافق بشدة
04	تضمن المراجعة المستمرة الإفصاح عن حقوق التصويت والمعلومات الخاصة بهيكل ملكية الشركة وحقوق المساهمين..	3.61	0.49	موافق
05	تضمن المراجعة المستمرة الإفصاح عن أهداف الشركة وسياستها المهنية..	3.95	0.221	موافق
06	تضمن المراجعة المستمرة الإفصاح عن المركز المالي للشركة وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية...	4.95	0.221	موافق بشدة
07	تضمن المراجعة المستمرة الإفصاح عن المخاطر المتوقعة...	4.56	0.593	موافق بشدة
دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية		4.45	0.38	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات
دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

جدول 9: عرض نتائج محور " دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة "

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
01	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق المعاملة العادلة بين جميع المساهمين	3.77	0.733	موافق
02	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق مبدأ الحكم الراشد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية	3.52	0.663	موافق
03	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق الإلتزام بالقوانين السارية	4.81	0.391	موافق بشدة
04	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى ضمان متابعة مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية ومسائلته من الشركة والمساهمين	3.42	0.789	موافق
05	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة ضمان أن يعمل مجلس الإدارة على أساس المعلومات الكاملة، وبذل العناية الكاملة	3.76	0.759	موافق
06	تساعد المراجعة المستمرة في معرفة مدى تطبيق الإلتزام بتحقيق مصالح جميع الأطراف.	4.33	0.988	موافق بشدة
07	تضمن المراجعة المستمرة وجود نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة المالية ورقابة العمليات	4.72	0.625	موافق بشدة
08	تضمن المراجعة المستمرة نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية	4.95	0.221	موافق بشدة
09	تساعد المراجعة المستمرة في ضمان التزام مجلس الإدارة بالمعايير الأخلاقية العالية.	4.46	0.93	موافق بشدة
	دور المراجعة المستمرة الإلكترونية في تطبيق مبدأ تأكيد مسؤوليات مجلس الإدارة	4.19	0.577	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 10: اختبار الفرضية الأولى

الفرضية	المتوسط	الفرق	قيمة t-المحسوبة	قيمة t-المجدولة	درجة المعنوية	النتيجة
	4.19	1.19	57.656	1.658	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 11: اختبار الفرضية الثانية

الفرضية	المتوسط	الفرق	قيمة t-المحسوبة	قيمة t-المجدولة	درجة المعنوية	النتيجة
	4.13	1.13	29.681	1.658	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 12: اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط	الفرق	قيمة t-المحسوبة	قيمة t-المجدولة	درجة المعنوية	النتيجة
	3.80	0.80	26.096	1.658	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 13: اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية	المتوسط	الفرق	قيمة t-المحسوبة	قيمة t-المجدولة	درجة المعنوية	النتيجة
	4.37	1.37	26.058	1.658	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 14: اختبار الفرضية الخامسة

الفرضية	المتوسط	الفرق	قيمة t-المحسوبة	قيمة t-المجدولة	درجة المعنوية	النتيجة
	4.45	1.45	41.175	1.658	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

جدول 15: إختبار الفرضية السادسة

النتيجة	درجة المعنوية	قيمة t-المجدولة	قيمة t-المحسوبة	الفرق	المتوسط	الفرضية
قبول الفرضية	0.000	1.658	22.467	1.19	4.19	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS 25

5. خاتمة:

من خلال الجانب النظري وما تم تأكيده تطبيقياً يرى الباحث أن المراجعة المستمرة الالكترونية تعزز تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث تم اثبات ذلك من خلال دراسة فرضيات البحث. وعليه يوصي الباحث بضرورة تحكّم محافظي الحسابات في الجزائر في آليات التحول من مراجعة الحسابات التقليدية المتعلقة بالمحاسبة المستندية إلى المراجعة المستمرة الالكترونية، مع الزامية التكوين المستمر وربط اتفاقيات تعاون مع الدول المتطورة في هذا المجال خاصة أمريكا وكندا. ضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات باعتبارها الشغل الشاغل لجميع المنظمات والدول على حد سواء، فهي تهدف إلى تطوير الأداء وتحقيق الإفصاح، إلى جانب البحث عن تحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة.

6. قائمة المراجع:

1. [\(2022, 04 30\). https://economistsarab.com](https://economistsarab.com).
2. A Vasarhelyi David Y Chan and Miklos.(2011).Innovation and practice of continuous auditing. International Journal of Accounting information systems, vol 12, Issue 2.
3. David Y Chan, a. M. (n.d.). op.cit. pp. 5-6.
4. Z, et al Rezaee).March, 2002. (continuous auditing: Building automated auditing capability .Auditing: A Journal of practice and theory, vol21, N°1.
5. أمين السيد أحمد لطفي. (2009). دراسات تطبيقية في المراجعة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
6. أمين السيد أحمد لطفي. (2010). المراجعة وحوكمة الشركات. الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.
7. بوزبدة نعيمة. (2018/2017). مساهمة مبادئ الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . عنابة: جامعة باجي مختار.
8. حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة (المجلد ط1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
9. حسام الدين غضبان. (بلا تاريخ). مرجع سبق ذكره.
10. خليف عيد محمود. (2003). أثر الإفصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية على تقدير المخاطر الملازمة للقوائم المالية في ظل البيئة الإلكترونية . (كلية التجارة، المحرر) مجلة الدراسات والبحوث التجارية.
11. خنيش يوسف. (2015/2014). أهمية الثقافة التنظيمية في تفعيل حوكمة الشركات . جامعة الجزائر3.
12. دبالا جهاد الإبراهيم. (2013/2012). دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الإلكترونية . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق.
13. شحاتة السيد شحاتة. (2014). مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
14. عاشوري عبد الناصر. (2016-2015). دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. جامعة سطيف.
15. عبد العزيز نصر علي. (مارس، 2002). دراسة الأثار الحتمية للتجارة الإلكترونية على نموذج مراجعة الحسابات. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، صفحة 72.
16. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة. (بلا تاريخ). دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية. الاسكندرية، مصر: دار التعليم العالي.
17. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة. (بلا تاريخ). مراجعة انظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، مرجع سبق ذكره.
18. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف . عمان، الأردن: دار صفاء.
19. فكري عبد الغني محمد جوده. (2008). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية. غزة: الجامعة الإسلامية.

المراجعة المستمرة مدخلا مناسباً لتدعيم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة الشركات العاملة في بيئة إلكترونية في الجزائر

20. قريو أسماء. (2016/2015). التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الأعمال. جامعة الجزائر 3.
21. مدحت أبو النصر. (2015). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة (المجلد ط1). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
22. ناصر الشافعي. (2008). مدخل المراجعة المباشرة المستمرة وأثره على جودة المراجعة، . كلية التجارة. جامعة القاهرة.
23. ناصر الشافعي. (2008). مرجع سبق ذكره.
24. وليد علي بوخمادة. (2014-2013). المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف . كولونيا_ألمانيا: الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا.